

الإهتمامات البيئية في إطار المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

-دراسة حالة شركة Condor للصناعات الإلكترونية والكهرومترية-

Environmental interests in the context of social responsibility in economic institutions

-Case Study of Condor for Electronic and Electro -

مسعودي زكرياء

جامعة الوادي

Pr.zakaria.messaoudi@gmail.com

بن علي آمال

جامعة مستغانم

b.amel33@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه أصحاب المصلحة والتزام المؤسسات الاقتصادية بها وبالحصوص إتجاه البيئة التي تنشط فيها في سبيل المساهمة في التنمية المستدامة، كما تطرقت إلى أهم الأسباب التي تدفع بالمؤسسة الاقتصادية للإهتمام بذلك، حيثوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن شركة Condor من الشركات التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة التي تنشط فيها من خلال مجموعة من النشاطات تصب في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث تمكنت الشركة من الحصول على شهادة ISO 14001 الخاصة بنظام إدارة البيئة سنة 2011، إضافة إلى تحسين صورتها بفعل تأثير ذلك بشكل إيجابي على سمعتها لدى المجتمع والدولة.

رموز JEL: M14 - L16 - Q57-L16.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية- المؤسسة الاقتصادية - البيئة - شركة Condor.

Abstract:

This study aims at introducing social responsibility towards the stakeholders and the commitment of the economic institutions, especially the direction of the environment in which they are active in order to contribute to sustainable development. The study also pointed to the most important reasons why the economic institution is concerned. Which takes into account the environment in which it is active through a range of activities aimed at protecting the environment and conserving natural resources.

ISO 14001 for the Environment Management System in 2011, as well as improving its image by positively influencing its reputation in society and the state.

(JEL) Classification: M14- L16 – Q57- L16.

Keywords: Social Responsibility - Economic Corporation - Environment - Condor.

مقدمة

تهدف المؤسسات الاقتصادية على إختلاف طبيعة نشاطها إلى تحسين وتطوير أدائها الاقتصادي تعظيما للأرباح لضمان النمو والاستمرارية، ولبلوغ ذلك لابد عليها من الأخذ بعين الإعتبار الأطراف التي تتعامل معها (أصحاب المصالح) خلال نشاطها أي الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه أصحاب المصالح ويتعلق الأمر بكل من حملة أسهم أو شركاء، وموردين وموزعين وزبائن وأيضا العاملين وأسرههم والبيئة المحيطة والمجتمع ككل وذلك بضمان حقوقهم والإهتمام بهم وتعظيم المنفعة لديهم في المؤسسة فكل ذلك سيرجع بالإيجاب على المؤسسة وستتمكن من تحقيق أهدافها في المدى الطويل.

تعد البيئة أحد العناصر المكونة للمسؤولية الإجتماعية والتي لابد على المؤسسات أن تأخذها بعين الإعتبار خلال نشاطها والتي تدخل ضمن المساهمة في التنمية المستدامة سواء بشكلها الطوعي أو عن طريق الإلتزام بالتشريعات التي تنص على حماية البيئة وذلك نظرا لتلك الأثار السلبية التي تحدثها هذه المؤسسات خلال نشاطها من تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية والتي تهدد صحة وأمن المجتمع الذي تنشط فيه. بالتالي فغن المؤسسات أحد الأطراف ذات العلاقة بذلك أي (الحكومات، المؤسسات، والمجتمع) والتي لابد أن تعمل نحو تطوير الجهود والأدوار لجعل هذه المسؤولية أكثر فاعلية.

وعلى ضوء ما سبق جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي أهم النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية كإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة التي تنشط فيها؟ وماهي الأسباب التي دفعتها لذلك؟

فرضيات البحث :

1. يعد الجانب البيئي أحد العناصر المكونة للمسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الاقتصادية.
2. هناك إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة التي تنشط فيها في شركة **Condor**.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى محاولة إبراز التزام المؤسسات الاقتصادية ومراعاتها للجانب البيئي في إطار إلتزامها بالمسؤولية الإجتماعية، إضافة إلى تقديم أهم يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات للبيئة التي تنشط فيها، بتطبيق ذلك على شركة **Condor** إلكترونيكس بيج بوغريريج، محاولين استخلاص النتائج وتقديم توصيات.

منهج البحث :

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي من أجل تكوين الجانب النظري للدراسة من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية والمسؤولية البيئية على وجه الخصوص، كما تم الإعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل البيانات استنادا على مجموعة من المقابلات الشخصية والوثائق الداخلية لشركة **Condor** والمتعلقة بالإهتمامات البيئية.

هيكل البحث:

ولمعالجة إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الاقتصادية.

ثانياً: دوافع إهتمام المؤسسات الاقتصادية ببرامج المسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة.

ثالثاً: دراسة حالة شركة **Condor** للصناعات الإلكترونية والكهرومترية.

أولاً: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الاقتصادية.

1- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

لقد تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، بحيث لا يوجد تعريف ثابت واحد ورسمي متفق عليه إلا أنها تميزت كلها بالواقعية والديناميكية عبر الزمن، وفيما يلي عرض لبعض من التعاريف:

1.1- تعريف الغرفة التجارية العالمية:

عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها "جميع المحولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق ومن خلال الإقناع والتعليم"¹.

2.1- تعريف البنك الدولي:

لقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: إلتزام أصحاب الأعمال التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بطريقة تخدم التجارة والتنمية في آن واحد.²

3.1- تعريف منظمة المقاييس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية:

عرفتها على أنها "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين (ISO26000)³.

- وتعرف أيضاً بأنها هي تلك المسؤولية التي تهتم بها منظمات الأعمال والتي تؤثر برامجها على مجموعات اقتصادية واجتماعية من أصحاب المصالح (العمال، الزبائن، الدائون، المستهلكون، البيئة والمجتمع المحلي...)، وقدرتها على تلبية توقعاتهم⁴.

بناء على ما تقدم يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها: استجابة المؤسسات الاقتصادية لمطالب أصحاب المصالح (العمال، الزبائن، حملة الأسهم، المستهلكون، البيئة والمجتمع ككل) وتوقعاتهم الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، والتي سيكون لها تأثير ايجابي في المدى الطويل.

2- أصحاب المصالح في المؤسسات المعنيين بالمسؤولية الاجتماعية:

تمارس منظمات الأعمال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح بتحقيق مجموعة من الأهداف متعلقة بمطالبهم كما يلي⁵:

- 1- **الملاك:** تحقيق أكبر ربح، تعظيم قيمة الأسهم، رسم صورة محترمة للمنظمة في بيئتها، حماية أصول المنشأة، زيادة حجم المبيعات.
- 2- **العمال:** رواتب وأجور مجزية، فرص التقدم الوظيفي، تدريب وتطوير، عدالة وظيفية، ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، امتيازات وظيفية... الخ.
- 3- **المستهلكون:** تقديم منتجات ذات جودة عالية، أسعار مناسبة، سهولة وتيسير الحصول على السلعة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة للاستعمال، إرشادات استخدام للسلعة وكيفية التخلص منها بعد استعمالها.
- 4- **المنافسون:** منافسة عادلة ونزيهة، عدم جذب العاملين من منظمة لأخرى بوسائل غير نزيهة، التقيد بالأنظمة والقوانين التي تحافظ على نزاهة المنافسة.
- 5- **الممولون:** الصدق في التعامل مع المجهزون لضمان استمرارهم في تزويد المنظمة بالتجهيزات والمواد اللازمة، تسديد الالتزامات المالية.
- 6- **المجتمع:** المساهمة في دعم البنى التحتية، توفير فرص عمل، دعم الأنشطة الاجتماعية، توظيف ذوي الحاجات الخاصة، المصادقية في التعامل مع القضايا الاجتماعية، توفير المعلومات الصحيحة والكاملة لأفراد المجتمع، احترام عادات وتقاليد المجتمع.
- 7- **البيئة:** الحد من تلوث الهواء والماء والتربة، الاستخدام الأمثل للموارد، زيادة المساحات الخضراء، عدم تقديم المنتجات الضارة.
- 8- **الحكومة:** الإلتزام بالتشريعات والقوانين، احترام تكافؤ الفرص، تسديد الالتزامات المالية والضريبية، المساهمة في دعم أنشطة البحث والتطوير، المساهمة في دعم السياسات الحكومية في القضاء على البطالة، المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب للعاملين.
- 9- **الجماعات الضاغطة:** التعامل الصادق مع الصحافة، واحترام أنشطة جماعات الضغط المختلفة، احترام دور جمعية حماية المستهلك.

3- المسؤولية البيئية أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

1.3- مفهوم المسؤولية البيئية:

يمكن توضيح مفهوم المسؤولية البيئية فيما يلي6:

نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد، والمجتمع على حد سواء استصعب أمر تحديد مفهوم المسؤولية البيئية وذلك بسبب الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أنه هنالك محاولات عديدة لدراسة هذا النوع من السلوك البيئي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، حيث تتمثل هذه المجالات اعتمادا على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديد مجالات وحدود المسؤولية الاجتماعية، ومقارنة تلك المجالات بما هو قائم فعلا للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له علميا، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء البيئي، تقسم مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة حسب ايستيو (ESTEO) إلى ما يلي:

- مجال المساهمات العامة.

- مجال الموارد البشرية.

- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.

- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.

2.3- عناصر المسؤولية البيئية:

تتكون عناصر المسؤولية البيئية من ثلاث مرتكزات رئيسية وهي كالآتي7:

التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح، ويمكن تفصيل هذه العناصر فيما يلي :

1-التعهدات البيئية:

وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي: تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى دعم حماية البيئية، اتخاذ حماية البيئة والحفاظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية، تبني مبادئ التدابير الوقائية، العمل على أساس أن العمليات الإقتصادية تكون محدودة للنظام البيئي، إضافة إلى معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها، والعمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

2- إدارة الموارد والطاقة:

وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية: استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة، اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة، إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق إستمرارية النمو ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

3- المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح:

تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا على أساس هذه النقطة إذا قامت بالالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام للسلطات والمنظمات المحلية، قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤوليتها البيئية الماضية الحاضرة والمستقبلية، إضافة إلى الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية،

-تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية، ويعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية ضرورة في عصرنا هذا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية، لهذا نجد أن المؤسسة الصناعية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعيا لكن الأصل فيها طابع الإلزام.

5- المواصفة العالمية البيئية ISO14000 :

ستتعرف على هذه المواصفة من خلال ما يأتي 8:

على إثر النجاح الذي عرفته المنظمة الدولية للتقييس **International Standards Organisation** في مجال إدارة الجودة، عمدت إلى إصدار مواصفة خاصة بمجال إدارة البيئة في المؤسسة لتكون قادرة على:

- وضع مدخل عام لإدارة البيئة مماثل للمواصفة إدارة الجودة ISO9000 .
- تعزيز قدرة المؤسسة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي.
- تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض وإزالة الحواجز التجارية .

ويمكن تعريف المواصفة ISO14000 على أنها "مواصفات موثقة تستدعي من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد

الأولية و إنتاج و معالجة و تصريف الفضلات الخطيرة . " و تهدف هذه المواصفات إلى:

- مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف و السياسات الخاصة بها في مجال البيئة.
- إلتزام المؤسسات بالإعلان عن سياساتها البيئية.

- تشجيع المؤسسات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية. وكونت سنة 1991 (ISO ITC.207) وتتكون من :
- لجنة أنظمة الإدارة البيئية .
- لجنة التدقيق البيئي و عالقات التحقيق البيئي.
- لجنة الملصقات البيئية.
- لجنة تقييم الأداء البيئي.
- لجنة تقييم دورة حياة المنتج.
- لجنة المصطلحات و التعاريف

وفي عام 1994 أصدرت سلسلة المواصفات البيئية ISO 14000 بشكلها النهائي، والتي تم مراجعتها في الإصدار الثاني 2004.

ثانيا: دوافع إهتمام المؤسسات الاقتصادية ببرامج المسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة:

1- أهم برامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمات إتجاه البيئة:

- إن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات إتجاه البيئة، والتي يطلق عليها عادة "المسؤولية البيئية للمنظمات" يقصد بها تلك المساهمات الطوعية والإجبارية الملقاة عاتقها إتجاه البيئة وتحقيق استدامتها، فمن أهم المساهمات التي تقوم بها منظمات الأعمال إتجاه البيئة نجد⁹:
- العمل على تفادي والتقليل من مسببات تلوث الهواء والأرض والمياه وإحداث الضوضاء.
 - تقديم منتجات ذات تصميم أخضر بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات عند تشغيلها.
 - تسيير النفايات والعمل بنظام الرسكلة للتقليل من أثارها السلبية على البيئة.
 - الاستخدام العقلاني للمواد الخام ومنع الاستخدام التعسفي لها.
 - الاستغلال الرشيد لمصادر الطاقة.
 - المساهمة في البحث عن الطاقات البديلة النظيفة واكتشافها.
 - المبادرة في تمويل المشاريع المتعلقة بالبيئية كإنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والغابات.

3- أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات الاقتصادية للإهتمام بالبيئة التي تنشط فيها:

يمكننا رصد أهم هذه الدوافع فيما يلي¹⁰:

• **الإلتزام بالتشريعات**: يسود العالم اليوم تزايد ملحوظ في سياسة حماية البيئة وإستراتيجيتها والتشريعات واللوائح التنظيمية لتنفيذها، وفي نفس الوقت هنا كأكثر على تحقيق الإلتزام بالتشريعات واللوائح وبطرق مبتكرة في أحيان كثيرة تختلف في من طلقها عن الأسلوب التقليدي لتحقيق الإلتزام عن طريق السيطرة، مثل أسلوب الاتفاقيات الطوعية بين أجهزة تحقيق الإلتزام والمنشآت الصناعية، والتدقيق في تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية في أحداث التلّف البيئي، وتقييم حجم التعويضات المطلوبة لإصلاح التلّف، أو ابتكار أساليب جديدة قائمة على آليات السوق لتحقيق الإلتزام أو تقديم حوافز اقتصادية لتنشيط جهود الإلتزام ومن ثمّ فلا بد من الاعتماد على نماذج مبتكرة لتحقيق الإلتزام تقوم على جهد مشترك والتزام طوعي في جو من الصراحة والمكاشفة واقتناع كل الأطراف بأهمية أهداف هذا التعاون لتحقيق الإلتزام بالتشريعات السائدة.

وفي ما يلي الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر¹¹:

لقد تضمنت المواثيق الجزائرية على حماية البيئة كما نص ذلك ميثاقى 1976 و 1986 و يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 83-83 المؤرخ في 5 فبراير 1983 بداية ظهور الاهتمام البيئي عقب ظهور بوادر للتدهور البيئي، وكان هدف هذا المرسوم تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة ترمي إلى:

- حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكله وإضفاء القيمة عليها.
- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.
- اتقاء كل أشكال التلوث ومكافحة أضراره.

بعد هذا دخلت البيئة في السياسات العامة للبلد، وتوالت القوانين الهادفة إلى حماية البيئة من مختلف الجوانب.

- **تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة**: تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتزايد الضغط الشعبي على الأجهزة الحكومية والمنشآت الصناعية لوقف التلوث وإصلاح التلّف البيئي مما فرض على المنشآت الصناعية اهتمام امتزايدا بالاستجابة لهذا الضغط وتحسين صورة المنشأة وإظهارها بمظهر التنظيم الوطني الحريص على مصلحة الوطن، خصوصا وأن الضغط يأخذ الآن أشكالا جديدة مثل إشهار الأداء البيئي للمنشأة في وسائل الإعلام أو متابعته أوحى مقاطعة منتجاتها.
- **المنافسة**: عزوف المستهلكين عن منتجات المنشأة ذات الأداء البيئي المتدهور يؤدي إلى إضعاف وضعها التنافسي، هذا الضعف التنافسي ناجم أيضا عن ارتفاع تكلفة إنتاجها نظرا لما يصاح بسوء الأداء البيئي من هدر في الموارد والطاقة وتدهور

في نوعية المنتجات، أما على المستوى الدولي فان عولمة النشاط الإنتاجي والاقتصادي في عالم اليوم والاتفاقيات الدولية الت يتحكم الأداء البيئي للدولة ومنشآتها قد تنتهي باستبعاد إنتاج المنشأة الملوثة من السوق العالمية نتيجة لتشريعات ولوائح تنظيمية تصدر في أقطار بعيدة جدا عن دولة المنشأة، لا تملك هذه الأخيرة أن تتدخل في شأنها، باعتبارها مسائل خاصة بالسيادة الوطنية، وهناك اليوم قائمة يتزايد طولها للمواد المحظور استخدامها في العالم لأسباب بيئية أو صحية، وقد يبدو لأول وهلة أنه ليس لهذه الإجراءات تأثير على السوق المحلية، إلا أن مسألة المنافسة في السوق الدولية مسألة تستحق أن تعالج بمزيد من التفصيل والاهتمام.

• الاعتبارات المالية:

- الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المنشأة.
- تحديد التصريفات ومخلفات الإنتاج وفرض الضرائب أو الرسوم عليها.
- مواقف البنوك وشركات التأمين من المنشأة وما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة الاستثمارات أو رسوم التأمين.
- عدم تحقيق الوفر في الخامات والسلع الوسيطة والطاقة الناجم عن استخدام أساليب إنتاج لا ينتج عنها تلوث.

• متطلبات سوق التصدير: ممثلو الدول النامية لم يشاركو بشكل جدي في صياغة المواصفات ومقاييس جودة البيئة إلا أنه في

النهاية لا بد من الالتزام بما لدعم قدرة هذه الدول على التصدير.

ويتوقف تطبيق هذه المواصفات على المستوى التكنولوجي ومستوى التنمية الاقتصادية في الدولة ومؤسساتها المنتجة ويتوقع أن تطبيق نظم الإدارة البيئية سيزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية.

ثالثا: دراسة حالة شركة Condor:

تعد شركة **Condor** إحدى الشركات الجزائرية الرائدة في الصناعات الإلكترونية والكهرومترية. بمنتجات عالية الجودة والتي شهدت تطورا منذ بداية نشاطها، حيث ألها تولي إهتمامات كبيرة للبيئة التي تنشط بها في إطار المساهمة في التنمية المستدامة، وهذا ما سنعرض له فيما يلي¹²:

1- التعريف بالشركة:

شركة كوندور **Condor** أو باسمها التجاري عنتر للتجارة " **Anter Trade**، شركة إقتصادية خاصة كبيرة الحجم تختص بإنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرومترية، تنتمي إلى مجموعة بن حمادي **Groupe Ben Hamadi** شكلها القانوني أصبح في جوان 2002 هو " **SPA** " مؤسسة خاصة ذات الأسهم حيث تنشط وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أبريل 2002، وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003، يتواجد مقرها الرئيسي بالمنطقة الصناعية بروج بوعريرج، تتربع على

مساحة إجمالية تقدر ب: 80104م² وهي ملكية كاملة للمؤسسة، يبلغ عدد عمالها أكثر من 4000 عامل موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص.

شركة **Condor** هي إحدى المؤسسات المكونة لمجموعة بن حمادي التي تحتوي على عدة وحدات هي: مؤسسة **Argilor** وهي وحدة لإنتاج الأجر- مؤسسة **Gerbior** وهي وحدة لإنتاج القمح الصلب ومشتقاته- مؤسسة **Polyben** وهي وحدة لإنتاج الأكياس البلاستيكية- مؤسسة **Gemac** وهي وحدة لإنتاج البلاط ومواد البناء.

حيث مرت شركة **Condor** بمراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، حيث شهدت المرحلة الأولى الشراء للبيع، أما المرحلة الثانية شراء المنتج مفككا جزئيا حيث تقوم الشركة بشراء المنتجات مفككة جزئيا، لتقوم بعد ذلك بتركيبها، أما المرحلة الرابعة الإنتاج حيث أنه في هذه المرحلة وبعد الاستفادة من المراحل السابقة، أصبحت شركة **Condor** تتحكم في تقنيات تركيب الأجهزة، وبعد تحديد المكونات التي يمكن شراؤها محليا، أو إنتاجها ذاتيا، لم يبق لها سوى أن تسجله بعلامة تجارية خاصة بها، وذلك عن طريق شراء التراخيص.

2- أهم البرامج التي تقوم بها الشركة كمسؤولية إجتماعية اتجاه البيئة:

يعد موضوع حماية البيئة أحد أهم إهتمامات شركة **Condor** من خلال مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها خلال قيامها بنشاطها ما مكنتها من الحصول على شهادة **ISO: 14001** والخاصة بنظام إدارة البيئة في سنة 2011، وذلك نظرا للمجهودات المبذولة المتعلقة بحماية البيئة أهمها¹³:

- تقوم شركة **Condor** بحملات توعية للحفاظ على البيئة وإحترام القوانين البيئية.
- جمع النفايات والفضلات الصناعية ومواد التغليف والكارتون وغيرها والتخلص منها في أماكنها المخصصة للتقليل من التلوث. والجدول الموالي يعرض نظام تسيير النفايات في مركب الثلاجات للشركة:

الجدول رقم (1): معالجة النفايات في إطار الاهتمام بالبيئة في مركب الفلاجات بشركة Condor.

الحرق	معالجة مياه الصرف الصحي	الرسكلة	إدارة النفايات النفايات الناتجة
		X	البلاستيك
		X	النفايات المعدنية
		X	الخشب
		x	الورق المقوى Carton
	X		مياه الصرف الصحي
	X		مساحيق الطلاء الخاص بالفلاجات
X			الطين

المصدر: وثائق داخلية متعلقة بتسيير النفايات، مركب الفلاجات، شركة Condor.

- تعمل الشركة نظام تسيير النفايات باستخدام بعض المخلفات في عمليات تصنيع البوليستران.
- إحترام القوانين المتعلقة بالبيئة والحفاظ على المحيط الخارجي الذي تعمل فيه الشركة.
- مساهمتها في البحث عن الطاقات البديلة النظيفة بفتحها لوحدة إنتاج الألواح الشمسية وتركيبها في العديد من الولايات، إضافة لتنظيمها للنتقيات للتحميس بموضوع الطاقات البديلة والمساهمة في الحفاظ على البيئة.
- إنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة تحمل الرمز البيئي مثل المكيفات والثلاجات التي تشتغل بالغازات غير ملوثة إضافة لإستهلاكها الإقتصادي للطاقة.

3- حصول شركة Condor على شهادة (ISO :14001):

نظرا للمجهودات المبذولة المتعلقة بحماية البيئة خلال القيام بنشاطها بجمع النفايات والفضلات الصناعية ومواد التغليف والكارتون وغيرها، تمكنت شركة Condor من الحصول على شهادة ISO :14001 والخاصة بنظام إدارة البيئة في سنة 2011.

حيث إن نظام إدارة البيئة لا بد أن يسمح للشركة من وضع وتنفيذ سياسة وأهداف تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية الهامة حسبما أوصت به مواصفة ISO : 14001، والهدف العام هو تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتقليل من التلوث مع الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية، حيث أن هذا الإصدار عزز التوافق مع أحكام ISO :9001.

الخلاصة:

في الأخير يمكن القول بأن البيئة هي أحد العناصر الأساسية المكونة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال سلسلة من الأنشطة التي تصب في حماية البيئة التي تنشط فيها وذلك بهدف تحقيق أهداف خاصة وتحقيق المنفعة العامة من خلال المساهمة في التنمية المستدامة، كما خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن شركة **Condor** تعي جيداً مسؤولياتها إتجاه البيئة التي تنشط فيها مدركة دمج الإعتبارات البيئية ضمن نشاطاتها من خلال العديد من الأنشطة التي تساهم في الحفاظ على سلامة البيئة والثروات الطبيعية مساهمة بذلك في التنمية المستدامة، كما أن الشركة في إطار طموحاتها لتصبح شركة دولية يفرض عليها أن تكون من الشركات المسؤولة إتجاه البيئة التي تنشط فيها وأن تكون حاصلة على الشهادة **ISO** الخاصة بنظام إدارة البيئة، كما تمكنت الشركة من خلال ذلك من تحسين صورتها لدى الدولة والمجتمع فيما يتعلق بحماية البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها إرتأينا تقديم مجموعة من التوصيات:

- تعزيز دور كل من الحكومة، الإعلام، المعاهد والجامعات وغيرها بتنظيم المنتقيات وغيرها من الحملات التحسيسية بالأهمية الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إتجاه أصحاب المصالح بما فيها البيئة خاصة الجزائرية منها وتأثيرها الإيجابي على الاداء في المدى الطويل .
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تكثيف الجهود في مجال البيئة من أجل الحصول على شهادة **ISO** الخاصة بنظام إدارة البيئة.
- توعية المؤسسات الاقتصادية بضرورة وأهمية المشاركة في مسئولياتهم إتجاه الحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي بأهمية سلامة بيئته والحفاظ عليها من الاستنزاف الغير مرشد لمواردها الطبيعية والتي تدخل في إطار المساهمة في التنمية المستدامة.
- ضرورة مساهمة المؤسسات الاقتصادية في البحث عن البدائل للطاقة واستخدام الطاقات النظيفة وانتاج منتجات صديقة للبيئة.

الاحالات والمراجع:

- ¹ عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، مجمع مداخلات المنتدى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011، ص 229.
- ² عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015، ص 10، 11.
- ³ محمد زرقون، جميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة الشركات، بحث مقدم في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، أيام 17-18 أبريل 2013، ص 88.
- ⁴ Jean-Christophe LEPISSIER, MANAGER, une responsabilité social, Edition Liaisons, Paris, 2001, P :79.
- ⁵ عبد الوهاب سويسي، الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية كمدخل لحماية المستهلك: الوجه الخفي للتسويق، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، العدد 37، الجزائر، 2009، ص 44، 45.
- ⁶ ساسي سفيان، منية غريب، المؤسسة الاقتصادية، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)، دراسة ميدانية تحليلية، بحث منشور على الموقع http://www.iefpedia.com/... بتاريخ الإطلاع: 2018/02/03 على الساعة 19:00، ص 352، 353.
- ⁷ دحدوح نجيب، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الإسمنت، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات- يومي 14/15 نوفمبر 2016، جامعة الشلف، ص 06.
- ⁸ خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وفتحها على تنافسية المؤسسة الصناعية-دراسة حالة مؤسسة غسمنت متيجة بفتحاح-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2015/2014، 117، 118.
- ⁹ بن خديجة منصف، راشي طارق، دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، أيام 17-18 أبريل 2013، ص 141.
- ¹⁰ ساسي سفيان، منية غريب، مرجع سبق ذكره.
- ¹¹ الجريدة الرسمية، العدد 06، 1983، ص 380.
- ¹² الوثائق الداخلية للشركة.
- ¹³ قسم إدارة الجودة الشاملة TQM، شركة Condor.